الوفد الدائم لدولة الكويت
لدى الأمم المتحدة
جنيف

Mission permanente de l'Etat du Koweït
auprés de l'Office des Nations Unies
Genéve

الرقم: م د 2023/98
التاريخ: 30 مايو 2023

يهدي الوفد الدائم لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة في جنيف أطيب تحياته إلى مكتب المفوضية السامية لحقوق الانسان.

بالإشارة إلى رسالة مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان بتاريخ 21 أبريل 2023 بشأن طلب إبلاغها بمعلومات حول التحديات الناشئة عن التصدي لمشكلة المخدرات العالمية بجميع جوانبها ومواجهتها في التمتع بحقوق الإنسان، نفيدكم برد وزارة الداخلية في هذا الشأن كما يلي:

تقوم وزارة الداخلية ممثلة بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات بجهودها الوطنية بالتصدي لمشكلة المخدرات والمؤثرات العقلية وفقا للقانون رقم 74 لسنة 1983 بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها، والقانون رقم 48 لسنة 1987 بشأن مكافحة المؤثرات العقلية وتنظيم استعمالها والإتجار فيها، وتعمل في هذا الصدد حسب الآتي:

- تقديم المعلومات، والأدلة، والبراهين التي تثبت إدانة المتهم سواء كان مواطناً أو مقيماً.
- أخذ الإذن من النيابة بالتفتيش، أو ضبط المتهم، بعد تقديم الأدلة والمعلومات.
- عدم حجز أو استيقاف أي متهم سواء كان مواطناً أو مقيماً إلا وفقا للقانون دون تمييز، ودون اتخاذ أي إجراءات تعسفية بحق المتهم.
- تعامل المرأة أو الرجل سواسية وفقاً لإجراءات القانون سواء في قضايا المخدرات أو غيرها، ويحاسبون على الجرم المرتكب دون تمييز بينهما.
- تتم إحالة المتهم سواء كان مواطناً أو مقيماً في قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية إلى النيابة حسب نوع التهمة المنسوبة إليه بعد استيفاء إجراءات البحث والتحري والضبط والتفتيش طبقا للقانون.

- مراعاة حقوق الإنسان وحق المتهم سواء كان مواطناً أو مقيماً في الدفاع عن نفسه، وتوكيل المحامي الذي يقوم بالترافع عنه.
- مراعاة تقديم الرعاية الصحية اللازمة لكافة المتهمين أثناء توقيفهم على ذمة القضية بالتعاون مع وزارة الصحة.
- مساعدة المتهمين في التواصل والاتصال على أهلهم وذويهم لإخطارهم بمكان تواجدهم، ومعرفة التهمة المنسوبة إليهم.
- تقوم الوزارة ممثلة بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات عند ضبط المتهمين (المتعاطين) بقضايا المؤثرات العقلية بالتأكد من الوصفات الطبية الخاصة بالمؤثرات العقلية المجرمة لغير المرضى، والتأكد من الحالة المرضية للأشخاص الذين يستخدمون هذه العقاقير الطبية، ومتى ما أثبتوا أن الغرض من استخدامها علاجياً لا يتم استيقافهم أو اتهامهم وفقاً للقانون.
- تتابع الوزارة ممثلة بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات حق الطفل وعدم التعدي على خصوصيته، وفي حال تم التأكد من وجود أي متهم حدث دون سن الثامنة عشر أو تم استغلال أي حدث في ارتكاب جرائم المخدرات يتم التنسيق مع إدارة حماية الأحداث للتعامل معه وفق قانون الأحداث للتعامل معه وفق قانون الأحداث للتعامل معه وفق قانون الأحداث رقم (2015/111).
- قامت الوزارة بإطلاق البرنامج التوعوي للموقوفين لحمايتهم من المخدرات وهو برنامج يختص بتقديم المعلومات والإرشادات التوعوية للموقوفين (أول مرة) بقضايا المخدرات والمؤثرات العقلية (الحيازة والتعاطي)، وذلك لحمايتهم من المخدرات وتصحيح المفاهيم الخاطئة لديهم عن مشكلة المخدرات، ويهدف هذا البرنامج لدراسة أسباب التعاطي من وجهة نظر المتعاطين تمهيداً لوضع الحلول المناسبة لهذه المشكلة والوقاية منها.
- يتعامل المشرع وفقا للقانون رقم 74 لسنة 1983 والقانون رقم 48 لسنة 1987 مع المدمن أو المتعاطي عند ضبطه من الإدارة العامة لمكافحة المخدرات أو إحالته من الأجهزة

الأمنية المختلفة، بوصف الجرم حالة تستوجب تطبيق القانون، لأن هناك فرص قانونية للعلاج من إدمان المخدرات أو المؤثرات العقلية لم يستفد منها سواء كان المدمن أو المتعاطي قبل ضبطه.

- قامت الوزارة ممثلة بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات بإرشاد ومساعدة العديد من الأسر والمتعاطين، وذلك من خلال حثهم على الاستفادة من الفرص القانونية التي تدعم علاج المدمن أو المتعاطي من آفة المخدرات سواء بالتقدم طوعا للعلاج، أو التقدم ببلاغ شكوى الإدمان ووفقا للقانون رقم 74 لسنة 1983 بشأن مكافحة المخدرات، والقانون رقم 48 لسنة 1987 بشأن مكافحة المؤثرات العقلية.
- لا توجد أي مساءلة قانونية عندما يتقدم المتعاطي أو المدمن طوعاً بطلب العلاج من الإدمان على المخدرات أو المؤثرات العقلية، ويتم فحصه مخبرياً في مركز علاج الإدمان لتحديد تعاطيه أو إدمانه، وإذا ثبت تعاطيه، يتم فتح ملف علاجي له بالمركز، ويتم علاجه وفق برنامج علاجي متكامل (مرفق نسخة من القانون).
- يحق لذوي المتعاطي أو المدمن على المخدرات أو المؤثرات العقلية التقدم ببلاغ شكوى الإدمان إلى نيابة المخدرات والخمور وفقاً للقانون رقم 74 لسنة 1983 أو القانون رقم 48 لسنة 1987، ويتم بعد ذلك إحالة بلاغ الشكوى إلى الإدارة العامة لمكافحة المخدرات للتنسيق وتنفيذ ما تأمر به النيابة، ويتم تكليف المشكو بحقه للحضور، وإن لم يمتثل لذلك يتم ضبطه وإحضاره ليرسل إلى العلاج في مركز علاج الإدمان، ويتم التنسيق بين مركز علاج الإدمان والنيابة لتحديد مدة العلاج (مرفق نسخة من القانون).
- يجوز للجهة الحكومية التي يعمل بها المدمن على المخدرات أو المؤثرات العقلية أن تتقدم ببلاغ شكوى الإدمان إلى نيابة المخدرات والخمور وفقاً للقانون رقم 74 لسنة 1983، أو القانون رقم 48 لسنة 1987، ويتم بعد ذلك إحالة بلاغ الشكوى إلى الإدارة العامة لمكافحة المخدرات للتنسيق وتنفيذ ما تأمر به النيابة، ويتم تكليف المشكو بحقه للحضور،

وإن لم يمتثل لذلك يتم ضبطه وإحضاره ليرسل إلى العلاج في مركز علاج الإدمان ويتم التنسيق بين مركز علاج الإدمان والنيابة لتحديد مدة العلاج (مرفق نسخة من القانون).

- يتعامل المشرع الكويتي مع المسجون المتعاطي الذي ينفذ العقوبة المحكوم بها وفقاً للمادة (33) من القانون رقم 74 لسنة 1983، أو وفقاً للمادة (39) من القانون رقم 48 لسنة 1987، بجانب من الرأفة والتسامح متى ما رأى حاجته للعلاج وتقديم الرعاية الصحية اللازمة وعندما يرى القاضي جديته في التعافي من الإدمان فإنه وفقاً للقانون يحق للقاضي أن يستبدل العقوبة ضد المتعاطي بأمر الإيداع في أحد المصحات العلاجية (مرفق نسخة من القانون).
- وارتكزت جهود دولة الكويت للحد من مشكلة المخدرات، ووقاية المجتمع من شرورها حسب ما قامت به وزارة الداخلية ممثلة بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات من خلال الخبرة الميدانية التخصصية، وبالتعاون مع كافة مؤسسات المجتمع الرسمية (الوزارات والهيئات الحكومية)، والمؤسسات غير الرسمية (مؤسسات المجتمع المدني)، وفقا للتالي:
- تقوم وزارة الداخلية ممثلة بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات بالتعاون مع وزارة الصحة (مركز علاج الإدمان) والعديد من مؤسسات المجتمع المدني في دعم المتعافين من المخدرات، وذلك حتى يستمروا بالتعافي، وتوفير برامج إعادة التأهيل تمهيداً لإعادة دمجهم في المجتمع، وذلك حتى يصبحوا أفراداً أصحاء ومنتجين.
- تشرف وزارة الداخلية على "مشروع التائبين" بالتعاون مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ووزارة العدل، ووزارة الصحة (مركز علاج الإدمان) والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، وجمعية بشائر الخير، ويهدف "مشروع التائبين" إلى تفعيل الشراكة المجتمعية والتواصل من أجل دعم المدمنين المتعافين من النزلاء في المؤسسات الإصلاحية (السجناء) المحكومين بقضايا المخدرات، وذلك من خلال تقديم برنامج تأهيلي يشمل حفظ وتدريس علوم القرآن الكريم،

وتقديم محاضرات تدعم الجوانب النفسية، والاجتماعية، والتدريب على أجهزة الحاسوب، والتدريب على الحرف المهنية مثل الكهرباء والتجارة وغيرها من المهن.

- تقوم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالتعاون مع وزارة الصحة (مركز علاج الإدمان) في دعم "مركز الإيمان لعلاج الإدمان" الذي تم تخصيصه لرعاية النزلاء في مركز علاج الإدمان من خلال تقوية الوازع الديني لهم بإقامة المحاضرات التوعوية والإرشادية التي تساهم في دعم تعافيهم من الإدمان.
- يساهم بيت الزكاة والأمانة العامة للأوقاف بإشراف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالتعاون مع جمعية بشائر الخير والمتبرعين من أهل الخير، بتسهيل "أداء مناسك الحج" سنوياً للتائبين من تعاطي المخدرات، ويأتي ذلك ضمن برنامج يخدم إعادة التأهيل ويعزز إيمان التائبين لإبعادهم عن إدمان المخدرات.
- يقوم بيت الزكاة بتوفير الدعم المادي إلى "صندوق رعاية التائبين" التابع لجمعية بشائر الخير، وهو صندوق مختص في تقديم المساعدة المالية للتائبين من التعاطي والإدمان وأسرهم، وخاصة العاطلين عن العمل منهم.
- يساهم بيت الزكاة والأمانة العامة للأوقاف بإشراف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالتعاون مع وزارة الداخلية ووزارة الصحة (منزل منتصف الطريق**Half-way House**) بتحمل تكاليف "أداء مناسك الحج" سنوياً للمتعافين من تعاطي المخدرات، ويأتي ذلك ضمن برنامج متكامل يخدم إعادة التأهيل ويعزز دعم المتعافين ويشعرهم بخطورة المخدرات حتى لا يعود الإدمان.
- قامت الوزارة الممثلة بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات بتدشين ونشر مذكرتين بعنوان (الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية) تم تحميلهما في نظام "قارئ الباركود" لتصبحا في متناول الجميع، وخاصة المختصين وأولياء الأمور والطلبة والطالبات، وتم نشر المذكرة الأولى في موقع وزارة التعليم العالي، والمذكرة الثانية جاري متابعة نشرها في مدارس وموقع وزارة التربية، وتحمل

المذكرتان في طياتهما رسائل توعوية للمختصين، ولأولياء الأمور، وللطلبة والطالبات سواء على المستوى المحلي أو مستوى المبتعثين للدراسة خارج البلاد، وتحتوي المذكرتان على جوانب مهمة مثل: الوقاية من المخدرات، والتعامل مع الضغوط، والمؤشرات الدالة على الإدمان، ومعرفة الفرص القانونية للعلاج من الإدمان سواء بالتقدم الطوعي أو التقدم بشكاوى الإدمان، ثم بيان أهم أنواع المخدرات وأدوات التعاطي.

- تقوم الوزارة ممثلة بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات ضمن خطتها الحالية والمستقبلية بعقد العديد من الدورات التدريبية بالتعاون مع مركز التدريب التخصصي بقطاع الأمن الجنائي بوزارة الداخلية، ومن هذه الدورات:
  - الدورات التدريبية عن (طرق الوقاية من المخدرات)، و(استراتيجيات التعامل مع المدمنين)، وهي دورات فنية متخصصة لمنتسبي الإدارة العامة لمكافحة المخدرات.
  - الدورات التدريبية عن (طرق التعرف على أنواع المخدرات)، و(طرق ضبط المخدرات)، وهي دورات متخصصة لكافة قطاعات وزارة الداخلية.
  - الدورات التدريبية عن (كيفية التعرف على المدمن)، و(أشهر أنواع المخدرات والمؤثرات العقلية)، و(طرق الوقاية من المخدرات)، وهي دورات متخصصة للموجهين والموجهات، والأخصائيين والأخصيات، والباحثين، والباحثات، والمعلمين، والمعلمات.
- تنفذ وزارة الداخلية ممثلة بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات وبالتنسيق والتعاون مع الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني العديد من الفعاليات من أجل توعية كافة أفراد المجتمع وبمختلف شرائحه وخاصة الشرائح المعرضة للانحراف، وتقوم بتوجيه ودعم الأسرة لكي تقوم بمهامها الرقابية حتى لا يقع أي من أفرادها في دائرة تعاطي المخدرات تحقيقاً للوقاية المبكرة، ودعماً لهذا الجانب فإنها تشارك في العديد من المحاضرات التوعوية بالتعاون مع كافة مؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: المدارس الحكومية والخاصة بالتعاون مع وزارة التربية، وبرامج توعوية متخصصة للمبتعثين بالتعاون مع وزارة التعليم العالي،

وبرامج توعوية موجهة للجمهور والموظفين في مراكز تنمية المجتمع وبرامج خاصة لنزلاء إدارة رعاية الأحداث بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية، والتعاون مع وزارة الصحة في تقديم البرامج التوعوية للموظفين والمختصين ونزلاء مركز علاج الإدمان، وكما يتم التنسيق مع العديد من الوزارات والمؤسسات لإلقاء المحاضرات التوعوية وإجراء الدورات التدريبية والبرامج التوعوية المتنوعة مثل: وزارة الدفاع، كلية على الصباح العسكرية، والحرس الوطني، وأكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية، وقوة الإطفاء العام، وجامعة الكويت، والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، والجامعات والكليات الخاصة، والهيئة العامة للرياضة، والهيئة العامة للشباب، وجمعيات النفع العام (جمعية الصحفيين الكويتية، جمعية المحامين الكويتية، والجمعية الكويتية لمكافحة التدخين والسرطان، وجمعية بشائر الخير)، وكما يتم التنسيق مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لتقديم ورش العمل والدورات التدريبية وتخصيص بعض خطب الجمعة في المساجد لبيان خطورة المخدرات والمؤثرات العقلية وسبل الوقاية منها.

- سعت الإدارة العامة لمكافحة المخدرات عند إنشاء حسابها ضمن موقع وزارة الداخلية إلى خدمة الجمهور من خلال تقديم الاقتراحات، والتواصل مع كافة أفراد المجتمع من أجل المحافظة على الأمن، ودعم شعور المواطنين والمقيمين بأن منتسبي الإدارة العامة لمكافحة المخدرات مع بقية منتسبي الأجهزة الأمنية في وزارة الداخلية، هم العين الساهرة على استتباب الأمن في البلاد.
- تقوم الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بالتعاون مع الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني ووزارة الإعلام بتنفيذ الحملات التوعوية للوقاية من المخدرات، وإجراء العديد من اللقاءات التلفزيونية والإذاعية، وذلك سعيا إلى تحقيق الوعي ضمن شراكة مجتمعية الإيصال الرسائل التوعوية للوقاية من آفة المخدرات وفق برامج حديثة ومتطورة مستقبلية لتصل الرسالة لكافة شرائح المجتمع، مع بيان دور الإدارة العامة لمكافحة المخدرات في مساعدة الأسرة وإنقاذ المدمن عن طريق التواصل من خلال الخط الساخن 1884141، وكما يتم تسليط الضوء

على دور أقران السوء في دفع بعض الشباب بالتعاطي لمخدرات، ثم بيان تأثير تعاطي المخدرات على السلوك واتجاه المتعاطي للكذب، والسرقة، وعقوق الوالدين، والتحذير من تأثير المخدرات، وبيان خطورة هذه الآفة المهلكة على الفرد إذا لم يبتعد عنها، لأن النهاية الحتمية للمدمن إما السجن، أو الموت بالجرعة الزائدة، مع السعي لإيصال الرسالة التوعوية الهادفة التي تحث الشباب على تقوية الوازع الديني، وكيفية اختيار أصدقائهم، وبر الوالدين، والابتعاد عن تجريب المخدرات والمؤثرات العقلية.

- تشارك الإدارة العامة لمكافحة المخدرات في اللجنة المشتركة لتنسيق العمل في تنفيذ أحكام القانون رقم 74 لسنة 1983 بشأن مكافحة المخدرات العقلية وتنظيم استعمالها والإتجار فيها، التي شكلت برئاسة السيد/ وكيل وزارة الصحة المساعد لشؤون الرقابة الدوائية والغذائية، وهي لجنة حديثة من مهامها دراسة كل ما هو جديد من المواد المخدرة والمؤثرات العقلية، ونقل المواد من جدول إلى آخر وفق ما تقتضيه المصلحة، وتعقد هذه اللجنة اجتماعاتها المستمرة بين الحين والآخر، ومن إنجازاتها في الآونة الأخيرة إدراج عقار ليريكا (بريجابالين) وعقار نيورونتين (جابانتين)، وعقار نايت كالم (زوبيكلون)، مع مراعاة ظروف المرضى الذين يستخدمون هذه الأدوية بوصفة طبية وعدم اتهامهم وفق القانون.
- ترتكز الخطط الحالية والمستقبلية للإدارة العامة لمكافحة المخدرات في مجال خفض الطلب على المخدرات (الوقاية من المخدرات) على العديد من المهام والاختصاصات منها التعاون مع الجهات المختصة في دراسة مشكلة المخدرات والمؤثرات العقلية للعمل على الحد من انتشارها ومن الآثار المترتبة عليها، واستناداً إلى طبيعة عمل الإدارة العامة لمكافحة المخدرات الذي يتعلق بالمشاركة في المعارض والمحافل المحلية والدولية لتوعية الجمهور بخطورة المخدرات والخمور، والمؤثرات العقلية، وكذلك المشاركة بالحملات التوعوية لدرء خطر هذه الآفة، فإن الإدارة العاملة لمكافحة المخدرات قامت بإصدار العديد من الدراسات، الكتيبات، والرسائل، ومن هذه الإصدارات:

- دراسة (المخدرات في دولة الكويت، الأسباب والوقاية والعلاج).

- دراسة مؤشرات جرائم المخدرات في دولة الكويت، الواقع والتوقعات المستقبلية).
- دراسة العوامل الشخصية والاجتماعية المرتبطة بتعاطي المخدرات من وجهة نظر المتعاطي).
- كتيب توعوي (أشهر نواع المخدرات الطبيعية والمصنعة وأضرارها).
- كتيب توعوي (احذروا المؤثرات العقلية المستحدثة).
- كتيب توعوي (كيف نتعرف على المدمن).
- كتيب توعوي (الإدمان والوقاية من المخدرات).
- كتيب توعوي (دور القانون الكويتي في مواجهة آفة المخدرات والمؤثرات العقلية).
- كتيب بعنوان (شكاوى الإدمان من المخدرات والمؤثرات العقلية).

وينتهز الوفد الدائم لدولة الكويت هذه المناسبة ليعرب لمكتب المفوضية السامية لحقوق الانسان عن فائق امتنانه وتقديره.

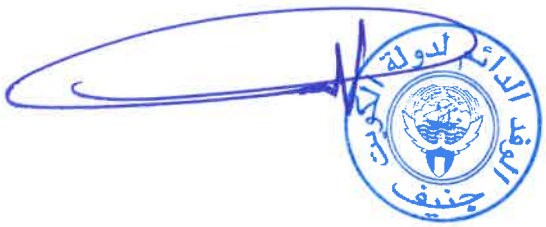

Office of the High Commissioner for Human Rights
Palais des Nations
1211 Geneva 10